بيان الحكومة المالي أمام مجلس الشعب اليوم

تحسين الرواتب والأجور للعاملين في الدولة

إعادة هيكلة الدعم

رصد الاعتمادات للأدوية

| هناء غانم

من المقرر أن تستعرض الحكومة اليوم بيانها المالي لمشروع قانون الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٣ أمام مجلس الشعب والذي يبشر بأن هناك تحسناً لجهة تعزيز مقومات النمو الاقتصادي وتأمين الخدمات الأساسية للمواطنين وتحسين المستوى المعيشي مع المحافظة على الدعم الحكومي المقدم للشريحة المستحقة لهذا الدعم والأهم – حسب البيان – الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه تحسين الرواتب والأجور للعاملين في الدولة سواء من خلال المنح المستمرة أم زيادة الرواتب والتعويضات الممنوحة وبناء عليه تم وضع مشروع الموازنة العامة والتي قدرت بمبلغ ١٦٥٥٠ مليار ليرة سورية بزيادة مقدارها ٢٤,٢ بالمئة مقارنة بموازنة العام ٢٠٢٢.

وذكر البيان أهم المؤشرات الاقتصادية التي دفعت بالحكومة للسعي في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال زيادة حجم وكفاءة الإنفاق العام لتعزيز مقومات الصمود الوطني والاستقرار الأمني وتعزيز مقومات النمو الاقتصادي حيث أكدت المؤشرات أن هناك زيادة في معدلات النمو الاقتصادي للفترة نفسها من ٢,٢ إلى ٢,٤ بالمئة ومن المتوقع أن يكون هناك انخفاض في معدل البطالة من ١٥,٥ إلى ١٣ بالمئة. ومن المتوقع أن يكون هناك زيادة في معدل التضخم المقدر من عام ٢٠٢٢ إلى عام ٢٠٢٣ من ١٠٠,٧ إلى ١٠٤,٧.

وأظهر البيان أن إجمالي الإنفاق العام للموازنة العامة للدولة قد بلغ ولنهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٢ مبلغ ٧٤٢٢ مليار ليرة سورية منها ٦٦٦٣ مليار إنفاق جار بنسبة ٥٨,٨ من إجمالي الاعتمادات الجارية و٧٥٩ مليار ليرة إنفاق استثماري بنسبة ٣٧,٩ من إجمالي الاعتمادات الاستثمارية.

دعم الطاقة الكهربائية

وعن مساهمة الدولة في تثبيت أسعار الدعم الاجتماعي، أشار البيان إلى أن الاعتمادات الأولية توزعت على ١٣٥٥٠ ملياراً للإنفاق الجاري و٣٠٠٠ مليار للإنفاق الاستثماري، وتم إقرار الدعم الاجتماعي بمبلغ ٤٩٢٧ مليار ليرة موزعة على ٥٠ ملياراً للصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية و٥٠ ملياراً لصندوق دعم الإنتاج الزراعي و١٥٠٠ مليار لدعم الدقيق التمويني و٣٠٠٠ مليار لدعم المشتقات النفطية و٣٠٠ مليار لدعم السكر والرز و٧ مليارات لصندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية و٢٠ ملياراً لصندوق التحول إلى الري الحديث، كما تم اعتماد كتلة الرواتب والأجور والتعويضات بنحو ٢١١٤ مليار ليرة بزيادة ٣٣ بالمئة على موازنة العام الحالي. مع الإشارة إلى أنه لم يتم إظهار دعم الطاقة الكهربائية والمقدر بنحو ٤٤١٢ مليار ليرة سورية في موازنة عام ٢٠٢٣ وإنما ستتم معالجته وفق سلسلة التشابكات المالية مع الجهات العامة.

وعن أسباب عجز الدقيق التمويني أشار البيان إلى أنها تعود لعدة أسباب منها ارتفاع سعر شراء القمح المسلم من الفلاحين إلى المؤسسة السورية للحبوب لموسمي (٢٠٢٢-٢٠٢٣) إلى ٢ مليون ليرة للطن الواحد للقمح القاسي والطري بدلا من ٩٠٠ ألف ليرة لكل منهما لموسمي (٢٠٢١-٢٠٢٢).

وزيادة الرواتب والأجور والتعويضات بالإضافة إلى ارتفاع حسابي المستلزمات السلعية والخدمية من البنزين والمازوت وقطع الغيار ومواد التعبئة والتغليف وبند الصيانة وارتفاع أجور الطحن ونقل الأقماح.

مع التنويه إلى أن عجز الدقيق التمويني لعام ٢٠٢٣ قدر بمبلغ ٣٠٣٧ مليار ليرة سورية ولكن تم رصد مبلغ ١٥٠٠ مليار ليرة سورية وسيصار إلى معالجة الباقي من خلال القروض الممنوحة من المصرف المركزي للمؤسسة العامة للحبوب.

السكر والأرز التمويني

قدر العجز التمويني في المادتين بسبب ارتفاع كلفة الطن المورد من المؤسسة السورية للتجارة بناء على وسطي أسعار العقود المبرمة معها وارتفاع الكميات المخططة.

المشتقات النفطية

يعود ارتفاع عجز شركة محروقات لعدة أسباب منها ارتفاع سعر صرف الدولار من ٢٥٠٠ ليرة إلى ٣٠٠٠ ليرة. إضافة إلى ارتفاع تكاليف شراء النفط الخام وارتفاع أجور الشحن والنقل وغيرها.

الإيرادات الجارية

واستعرض البيان أهم أسباب زيادة الإيرادات العامة منها الإيرادات الجارية حيث قدرت في مشروع موازنة عام ٢٠٢٣ مبلغ ٧٢٦٦,١٥ مليار ليرة سورية مقابل مبلغ ٤٢٩٧,١٨ مليار ليرة سورية في موازنة عام ٢٠٢٢، بزيادةمقدارها٢٨٦٨. ٩٧ مليار ليرة سورية وبنسبة ٦٥,٢٥ بالمئة وأرجع البيان هذه الزيادة بشكل أساسي إلى مجموعة نقاط أهمها التوقعات ببدء انتعاش الاقتصاد السوري، وعودة عجلة الإنتاج إلى بعض القطاعات الاقتصادية، مع العمل على تحفيز الإنتاج وزيادة المشاريع الاستثمارية وتحسن الظروف الاقتصادية التي ستنعكس بالضرورة على الإيرادات العامة للدولة. إضافة إلى تحسين مستوى أداء وكفاءة الإدارة الضريبية من خلال الحد من التهرب الضريبي والكشف عن المطارح المخفية (اقتصاد الظل).

ومن المتوقع – حسب البيان – أن يكون هناك انتقال إلى النظام الضريبي الجديد الذي يرتكز على الضريبة سواء الضريبة الموحدة على الدخل، أم الضريبة على المبيعات وغيرها، وكذلك دخول الربط الإلكتروني للفواتير المصدرة بالقطاع الخاص حيز التنفيذ الفعلي مع بداية عام ٢٠٢٣، والبدء بتقديم بيانات ضريبية تعكس الواقع الفعلي للنشاط والالتزام الضريبي للمكلفين. إضافة إلى زيادة الإيرادات الجمركية من خلال ضبط ومكافحة التهريب والحد من مظاهر الفساد.

وكذلك زيادة الإيرادات المقدرة من بدلات أملاك الدولة واستثماراتها في مشروع الموازنة عام ٢٠٢٣ والبدء باستثمار ما يمكن منها وإدخالها بالعملية الإنتاجية بالسرعة القصوى، والتوقع الاستمرار بتحسين كفاءة إدارة هذا الملف، بالتعاون مع وزارة الزراعة بالنسبة لأراضي أملاك الدولة.

هيئة عامة للإيرادات العامة

وذكر البيان أنه سيتم إحداث هيئة عامة للإيرادات العامة سيكون جزء مهم من عملها متخصصاً في إدارة ملف أملاك الدولة وذلك ضمن خطة الإصلاح الإداري في وزارة المالية والجهات التابعة والانتقال إلى منظومة الطوابع الإلكترونية والعمل على أتمتة العمل الضريبي تدريجياً وصولاً إلى تبسيط الإجراءات، والتسديد الإلكتروني وعبر المصارف العاملة لبعض الضرائب والرسوم.

وعن الإيرادات الاستثمارية أشار البيان إلى أنها تتمثل في فائض الموازنة وفائض السيولة المقدر للجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي، وحق الدولة من حقل النفط والتي تم تقديرها انطلاقاً من واقع أسعار النفط في مشروع موازنة عام ٢٠٢٣ بواقع ٨١ دولاراً للبرميل للنفط الخام السوري الخفيف و٧٢ دولاراً للبرميل من النفط الخام السوري الثقيل إضافة إلى تغير سعر صرف الدولار المقدر في مشروع موازنة ٢٠٢٣.

مشاريع ذات أولوية

وأشار البيان إلى أن هناك جملة من السياسات والإجراءات التي تضمنها مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ سيتم العمل بموجبها وتتمثل بأهمية توجيه الإنفاق العام نحو المشاريع ذات الأولوية والحاجة الفعلية وتأمين متطلبات الجيش والقوات المسلحة والاستمرار باتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها تحسين معيشة المواطن وإعادة هيكلة الدعم وإيصاله إلى مستحقيه بما يعزز مفهوم العدالة الاجتماعية مع مراعاة رصد الاعتمادات اللازمة للتعيينات من المسابقة المركزية. وإعطاء الأولوية لتطلبات العملية الإنتاجية ولاسيما في القطاعين الصناعي والزراعي وتصدير الفائض وتوفير فرص العمل بما ينعكس على الناتج المحلي وزيادة دخل الفرد وتشجيع الاستثمار وتذليل العقبات بما يدعم التوجه نحو الأنشطة الإنتاجية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الموفرة لفرص العمل إضافة إلى أهمية الاستمرار ببرنامج دعم أسعار الفائدة لتخفيف أعباء وتكاليف حصول المنتجين على التمويل. وتطوير القطاع المصرفي والتأميني وتحديث القوانين الناظمة لها والعمل على دعم الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية لها إضافة إلى تشجيع الاستثمار السياحي لما له من أهمية ومساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وتأمين مواد القطع الأجنبي مع الاستمرار بدعم النظام التعليمي ورصد الاعتمادات اللازمة لتطوير التعليم المهني ورفع جودة التعليم وربطه مع احتياجات سوق العمل ورصد الاعتمادات اللازمة لتوفير الأدوية والخدمات الصحية الجيدة.

النفقات العامة

وأوضح البيان أنه تم إعداد تقديرات نفقات الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٣ بشقيها الجاري والاستثماري من خلال ترتيب أولويات الإنفاق وفق متطلبات الظروف الحالية وضبطه إلى أقل الحدود الممكنة بما يضمن الاستقدام الأمثل للموارد المتاحة ورصد الاعتمادات المالية اللازمة لسداد الالتزامات تجاه المتقاعدين المدنيين والعسكريين وأسرهم وذويهم والتركيز على المشاريع التي تمت المباشرة بتنفيذها وحصر الأولويات وإعادة ترتيبها واستكمال مشاريع الطاقة الكهربائية لما لها من أثر إيجابي كبير على كل مناحي الاقتصاد الوطني. ورصد اعتمادات احتياطية استثمارية والجارية لمواجهة أي انحرافات عن التقديرات المستهدفة في الأسعار أو في سعر الصرف عن التي تم اعتمادها أثناء إعداد الموازنة ودعم وتحفيز القطاع الخاص الزراعي والصناعي والسياحي بما يحقق تنمية هذه القطاعات ويوفر فرص عمل جديدة وزيادة في الإنتاج والتصدير إضافة إلى مراعاة التغير في سعر صرف الدولار من ٢٥٠٠ ل.س في موازنة عام ٢٠٢٢ إلى ٣٠٠٠ ل.س في موازنة عام ٢٠٢٣ وكذلك مراعاة التعديلات الناجمة عن المراسيم والقرارات ذات الأثر المالي الصادرة سابقاً إضافة إلى التطورات الناجمة عن الدعم التي تقدمه الحكومة نتيجة البيع بالسعر الإداري للسلع المدعومة وخاصة بعد ارتفاع الأسعار عالمياً.

العجز المالي

يمثل العجز في الموازنة العامة للدولة الفجوة بين إجمالي اعتمادات الموازنة من جهة والمتاح من إيراداتها من جهة أخرى والذي قدر بمبلغ ٤٨٦٠ مليار ليرة في العام ٢٠٢٣، في حين كان ٤١١٨ مليار ليرة عام ٢٠٢٢ أي بفارق ٢.١٨ بالمئة من إجمالي العجز.

وعن أهم أسباب هذا العجز في موازنة عام ٢٠٢٣ ذكر البيان أن التغير في تقدير سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية في الموازنة العامة للدولة والذي كان له التأثير الكبير على زيادة نفقات الجهات العامة وصعوبة تخفيضها من أدوية وقرطاسية ونفقات صيانة وغيرها إضافة إلى استمرار الدعم المقدم للمواد التموينية والمشتقات النفطية نتيجة البيع بالسعر الإداري وزيادة الرواتب والأجور وتعديل التعويضات إضافة إلى الإيرادات المتواضعة للوحدات الحسابية المستقلة والتي ترتبط بالموازنة العامة

توجيه الإنفاق بما يخدم الإنتاج

وعن أهداف السياسية المالية في موازنة عام ٢٠٢٣ دعا البيان إلى الاستمرار في توجيه الإنفاق العام بما يضمن فاعليته في الإنتاج والتنمية وتحسين المستوى المعيشي بدلاً من الإنفاق غير المؤثر على النشاط الإداري واستمرار العمل على إمكانية الانتقال لموازنة البرامج والأداء واستمرار الجهود لزيادة الموارد من دون التأثير على النشاط الإنتاجي والاستثماري والاقتصادي بما يضمن توفير المخصصات المالية اللازمة لمواجهة المتغيرات الاقتصادية وتفعيل دور السياسية الضريبية في جوانبها الثلاثة الرئيسة (التشريعات والإجراءات، العلاقة مع الممالكين، الإدارة الضريبية) واستمرار عمل لجنة إصلاح النظام الضريبي بإعداد مشروعي الضريبة الموحدة على الدخل والضريبة على المبيعات في إطار إصلاح النظام الضريبي وغيرها.

- الإنفاق حسب الأولويات وضبطه في أقل الحدود الممكنة
- مراعاة تغير سعر الصرف من ٢٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ ليرة في موازنة ٢٠٢٣

العجز ازداد بفارق ٢,١٨ بالمئة عن عام ٢٠٢٢

عشر شركات سورية في معرض الصين الدولي للاستيراد بدورته الخامسة

معاون وزير الاقتصاد لـ«الوطن»: المنتجات السورية لاقت استحسان المستهلك الصيني والتبادل التجاري مع الصين جيد جداً

| جلنار العلي

بيّنت معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لشؤون التنمية الاقتصادية والعلاقات الدولية رانيا أحمد في تصريح لـ«الوطن» أن مشاركة سورية في معرض الصين الدولي للاستيراد بدورته الخامسة جاءت تنفيذاً لما تم الاتفاق عليه خلال أعمال الدورة الخامسة للجنة المشتركة السورية الصينية التي عقدت افتراضياً في الـ٣١ من آذار الماضي بما يخص تفعيل التعاون التجاري والاقتصادي واستمرار المشاركة بالمعارض التي تُقام في كل من البلدين بهدف تنمية التجارة والاستثمار.

وفي السياق، أشارت أحمد إلى أن عدد الشركات السورية المشاركة في المعرض وصل إلى ١٠ شركات تعرض منتجات مختلفة منها الغذائية وزيت الزيتون والحلويات والكونسروة، إضافة إلى القطاع الحرفي إذ يوجد منتجات يدوية وحريرية وخشبية ومعدنية، وخدمات التجارة التي لا يتم عرض منتج جاهز فيها وإنما تسليط الضوء على قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١، لافتة إلى أن هذه الاختصاصات موزعة على ثلاثة أجنحة بمساحة إجمالية تصل إلى ٥٤ متراً مربعاً.

ولفتت أحمد إلى أن هذه المشاركة ليست الأولى، إذ شاركت سورية في كل دورات المعرض الخمس، وكانت المنتجات السورية تلقى استحسان المستهلك الصيني والمشاركين في المعرض بشكل دائم، ودائماً ما يكون هناك شراء لهذه المنتجات، منوهة بأهمية هذا المعرض لأنه يعطي فرصة للمنتجات السورية بأن تنفذ إلى الأسواق الصينية، ما يسهم في الترويج وتسويق العديد من المنتجات السورية التي تتمتع بمزايا تنافسية إضافة إلى أنها ذات جودة ومواصفات عالية، مضيفة: «وتركز عادة الدول على التصدير أما اليوم فلم تركز الصين على المنتجات التصديرية لأن لها معارض أخرى، وإنما أعطت اهتماماً للاستيراد من الدول الأخرى ومن بينها سورية».

وفي سياق متصل، وصفت أحمد حجم التبادل بين الجانبين السوري والصيني بأنه جيد جداً حيث تعتبر الصين هي الشريك الاستراتيجي الأول لسورية وخاصة فيما يتعلق بالاستيراد.

يذكر أن المعرض تم افتتاحه أمس الأول بحضور الرئيس الصيني وعدد من الوزراء والمسؤولين الحكوميين من الدول المشاركة والمسؤولين لدى بعض المنظمات والهيئات الدولية، وقد حضره وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل عبر الفيديو، ويستمر لغاية العاشر من الشهر الحالي ويرافقه عقد منتدى هونغتشياو الاقتصادي الدولي والعديد من الأنشطة الأخرى. ويعتبر المعرض أكبر المنصات الدولية التي يتم من خلالها عرض منتجات الدول والشركات والمؤسسات المشاركة في المعرض والترويج لعلاماتها التجارية وعقد الصفقات والشراكات.

وقد قالت وزارة الاقتصاد عبر صفحتها الشخصية: إن هذا المعرض يعد أول معرض عالمي يركز على الاستيراد على المستوى الوطني، إذ بلغ حجم التداول التراكمي لأربع دورات أكثر من ٢٧٠ مليار دولار.

وكانت مشاركة سورية خلال الدورة السابقة للمعرض متمثلة بجناح افتراضي ضم خمسة أقسام تم تخصيصها للشركات السورية الراغبة بعرض منتجاتها من مادة زيت الزيتون ومنتجاته، وشملت الأقسام معلومات عن سورية وأهم القطاعات الاقتصادية فيها إضافة إلى عرض فيديو تعريفي يظهر أهم المعالم السياحية والثقافية لسورية إضافة إلى عرض معلومات حول قانون الاستثمار الجديد والخريطة الاستثمارية وبعض الفرص المتاحة للاستثمار.

المصارف العامة تتنافس بمنح القروض

بهذه الشروط.. ٤ مصارف حكومية من أصل ٦ تمنح قروضاً شخصية

| عبد الهادي شباط

مع تعطل الكثير من الأنشطة الاقتصادية وتراجع قدرة المصارف على توظيف أموالها بدأت أجور ومعاشات العاملين في الجهات العامة والخاصة (على تواضعها) تثير شهية المصارف الحكومية التي بدأت تتنافس في طرح منتجات (قروض شخصية) لتصبح (حتى تاريخه) ٤ مصارف حكومية من أصل ٦ مصارف تمنح قروضاً شخصية وهي (التسليف الشعبي – التوفير– التجاري السوري– العقاري).

ومع أن هناك تعليمات تنفيذية لكل منتج (قرض شخصي) في المصارف الأربعة إلا أن كثرة الحديث من قبل المصارف عن مزايا قروضهم الشخصية أدخل الأمور في بعضها وبدا ذلك واضحاً عبر ما يرد على وسائل التواصل الاجتماعي من تساؤلات حول شروط الاقتراض الخاصة بكل مصرف.

وفي متابعة أجرتها «الوطن» حول هذه القروض بمنح التسليف الشعبي قرضاً للعاملين في الجهات العامة (قرض الدخل المحدود) يمنح لـ٧ سنوات بسقف ٥ ملايين ليرة وبكفالات أو بضمانة (بوليصة التأمين) ويشترط التسليف لمنح سقف هذا القرض أن يكون الدخل الشهري للمقترض بحدود ٢٥٠ ألف ليرة وبمعدل سعر فائدة ١١,٥ بالمئة وفي إضافة أصل القرض إلى إجمالي الفوائد على المقترض أن يسدد بدلاً من ٥ ملايين ليرة أكثر من ٨ ملايين ليرة بقسط شهري نحو ١١٥ ألف ليرة.

والحال مشابه إلى حد ما في مصرف التوفير الذي يمنح قرض دخل محدود بسقف ٥ ملايين ليرة وأيضاً لـ٧ سنوات لكن فقط بضمانة كفلاء ولم يتم العمل حتى الآن بمنح قروض لديه بكفالة بوليصة التأمين.

بينما يمنح التجاري السوري قرضاً شخصياً بسقف ١٠ ملايين ليرة بضمانة كفلاء لمدة ٥ سنوات وبسعر فائدة متناقصة ١٥,٥ بالمئة ليصبح ما على المقترض سداده (قيمة القرض وإجمالي الفوائد) بحدود ١٤,٥ مليون ليرة.

وفي العقاري أعلن عن قرض شخصي بسقف ١٠ ملايين ليرة لمدة ٧ سنوات بسعر فائدة ١٤,٥ بالمئة وبضمانة كفلاء أو ما سماه العقاري (كفيل سداد) ليصبح إجمالي ما على المقترض الذي حصل على سقف القرض (١٠) ملايين ليرة سداده على مدار ٧ سنوات نحو ١٦ مليون ليرة لتصبح قيمة القسط الشهري ١٩٠ ألف ليرة.

هذا طبعاً لمنتجين (قرضين شخصيين) في التجاري السوري والعقاري الأول بسقف ٢٥ مليون ليرة والثاني بسقف ٥٠ مليون ليرة لكن بضمانات عقارية.

ومن التسهيلات التي عملت عليها هذه المصارف وحاولت التمايز فيما بينها هي احتساب التعويضات الثابتة كاملة بنسبة ١٠٠ بالمئة إلى جانب قيمة ٤٠ بالمئة من الأجر الشهري الذي يمكن اقتطاعه من أصل الراتب وكذلك إدخال صفة شريك سداد كما في التجاري السوري بينما في العقاري كفيل سداد يضاف لذلك طرق احتساب سعر الفائدة على القروض التي في النهاية كلها تصب في نفس المنهج والتعامل بمعنى آخر (كل الدروب تصل للطاحونة) أو لجيوب الموظفين البائسة ولا ندري إذا ما كنا سنشهد أيضاً قروضاً شخصية في المصرف الزراعي والمصرف الصناعي.

غرام الذهب يقفز ٨ آلاف ليرة ليصل إلى ٢٣٩ ألف

الليرة الذهبية تلامس مليوني ليرة والركود سببه أولويات مصاريف الشتاء

| علي محمود سليمان

كشف مصدر في جمعية الصاغة لـ«الوطن» أن الارتفاع العالمي لسعر الأونصة الذهبية انعكس على سعر غرام الذهب محلياً، حيث سجلت الأونصة الذهبية العالمية ارتفاعاً بحوالي ٥٠ دولاراً عن سعر نهاية الأسبوع الماضي لتصل إلى ١٦٨٤ دولاراً مع بداية الأسبوع الحالي.

وعليه فقد ارتفع سعر غرام الذهب في السوق السورية نحو ٨ آلاف ليرة سورية عن سعره بنهاية الأسبوع الماضي، وكانت جمعية الصاغة وصنع المجوهرات بدمشق قد أصدرت التسعيرة يوم أمس بـ٢٣٩ ألف ليرة سورية للغرام عيار /٢١/، وبسعر ٢٠٤,٨ ألف ليرة سورية لغرام الذهب عيار /١٨/، وعليه فقد وصل سعر الليرة الذهبية السورية في الأسواق لقرابة مليوني ليرة سورية.

وأضاف المصدر: إن حركة البيع تشهد ركوداً حالياً نتيجة بدء موسم الشتاء وما يتطلبه من تأمين مستلزمات اللباس والتدفئة، بالتزامن مع افتتاح المدارس والجامعات وهو المتعارف عليه لدى الصاغة بأنه فترة انخفاض المبيعات لانشغال الناس بتأمين متطلبات أخرى في هذه الفترة من العام فيما تتحسن نسبياً حركة الشراء من المواطنين الذين يقومون ببيع مدخراتهم من المصاغ الذهبي لتوفير متطلبات المعيشة لهذه الفترة من العام.

وكانت جمعية الصاغة قد شددت على ضرورة الالتزام بالتسعيرة الصادرة عن الجمعية، مؤكدة أنه السعر النظامي وغير ذلك فهو سعر وهمي ومخالف وكل من يبيع بغير التسعيرة الرسمية يتحمل المسؤولية القانونية في المخالفة والغرامة.